المُقدِّمة

تُعد الأحزاب السياسية في العصر الحديث من أهم التنظيمات السياسية ومن أهم أدوات الصراع السياسي ، وتأتي أحياناً في مقدمة المنظمات التي تُدار من خلالها الإرادة الشعبية ، وتؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان إستقراره ، والأحزاب السياسية مؤسسة مدنية ، تقوم على فكرة كغيرها من فئات المجتمع المدني فهي تؤدي دوراً مهماً في الحياة السياسية وتشكل ركناً أساسياً من أركان النظام السياسي في النظم الديمقراطية ، وهي المحرك الرئيس في الساحة السياسية في جميع الأنظمة الديمقراطية ، وتختلف الأحزاب السياسية عن غيرها من مؤسسات المجتمع المدني كجماعات الضغط على سبيل المثال بأنها تسعى دائماً للوصول إلى السلطة وممارستها بمفردها أو المشاركة فيها ، فدور الأحزاب السياسية ينعكس سلباً أو إيجاباً على نوع الحياة السياسية وعلى التطور الديمقراطي والتحديث السياسي وعلى فاعلية النظام السياسي ، الذي يُعد إنعكاساً للنظام الحزبي السائد في الدولة ، فالأحزاب السياسية تُعد إحدى قنوات المشاركة للمواطن وهي إحدى قنوات الإتصال المنظم في المجتمع ، إذ يعدها فقهاء السياسة الركيزة القوية والمنظمة للربط بين القمة والقاعدة ، وهي محطة إتصال ضرورية بين المواطن والسلطة. إن النظام السياسي في الدول هو إنعكاس لتوجهات الأحزاب السياسية الفاعلة في الصراع الإجتماعي ، وهي إنعكاس للوجه الحضاري للنظام الديمقراطي الذي يحتكم للتصويت الشعبي للوصول إلى السلطة السياسية ، وللأحزاب السياسية دور مهم في بناء الدولة المدنية الحديثة، إذ تقوم الدولة على منظومة من علاقات القوى بين مؤسساتها والمجتمع، وتُعد الرؤى الفكرية في تأسيس الأحزاب والجماعات والكيانات السياسية أصعب شيء، إذ هي الغاية التي تبنى عليها سائر التوجهات والإختيارات كدولة مثل تركيا ، صاحبة الموروث الإسلامي وذات القوميات والمذاهب والديانات المختلفة ، كذلك تُعد هوية الدولة وشكلها مؤثراً على مجمل المسارات منها : السياسية والإقتصادية والإجتماعية المحيطة بالدولة ، وتبدو السياسة بالمفهوم التقليدي أكثر تعبيراً عن هذا الواقع وفي سبيل المحافظة على بيئة الدولة أو العمل لتغييرها تجتهد الأحزاب السياسية لذلك من خلال طرح الأفكار والبرامج والرؤى، فعلى الصعيد السياسي، شكل الدولة وهويتها يؤثر على المؤسسات الدستورية ، كما أنه يؤثر على تداول السلطة والعملية الإنتخابية، والثقافة السائدة ، وتؤدي هوية الدولة دوراً مهماً في تحديد مسارات التنمية والسياسات الإقتصادية وهذا ينعكس على

مؤشرات الدخل ، وتوزيع الثروة والخدمات العامة، أما على الصعيد الإجتماعي ، فالمؤثرات تبدو أعمق كونها تتناول الحريات العامة التعددية، الحزبية، الإعلام، الصحافة ، التنظيم النقابي ... أما الحريات الشخصية حرية الرأي والتعبير، والأحزاب السياسية تُعد مؤشر حقيقي على طبيعة النظام ودرجة تطوره ولها الدور البارز في عملية التحول الديمقراطي بعد التغيير الجذري في بنية النظام السياسي ، والدولة التركية ، كذلك دول الشرق الأوسط ، والدول النامية ، إذ تميزت بحضور مكثف للعامل الخارجي في سياستها وتشكيلها عموماً ، في الوقت الذي لم تحقق مجتمعاتها درجة إندماج وتكامل مستقرة ، ولم تتجاوز الولاءات والتشكيلات التقليدية مجتمعياً، ولم تتقدم بوضوح إلى حالة المواطنة والمشاركة ، كما أنها تشهد حالة عدم إستقرار مستمرة ومزمنة أحياناً إلى حالة إضطراب إجتماعي وسياسي وعنف ، وقد تتطور إلى حرب أهلية ، وتتركز الموارد المادية والمعنوية بيد النظام السياسي والقوى المتحالفة معه ، لذلك تميزت الدولة بضعف الأداء السياسي والمشاركة والشرعية ، وفيما يخص الأحزاب السياسية التركية التي ظهرت على الساحة السياسية التركية ، فقد اختلفت توجهاتها بين أحزاب علمانية وإسلامية ، الأمر الذي انعكس على واقع النظام السياسي التركي في مراحله المختلفة ، ويعود ذلك إلى إختلاف الآيديولوجية التي يتبناها كل حزب ، مما تمخض عن ذلك صراعاً فكرياً سياسياً ألقى بضلاله على واقع المجتمع التركي السياسي والإقتصادي والثقافي والإجتماعي .

أهمية البحث :

إن أهمية البحث تأتي من حيث حقائق التطور السياسي في تركيا التي تتجه لصالح دولة ديمقراطية تحترم الإسلام والمتدينين ولا تتصارع مع العلمانية، وإنما تهذبها وتروضها لتكون أكثر إنسانية وتجاوباً مع حقائق العصر وموازين القوى على الأرض وهذه الرؤية عند مؤسسي الحزب ونظرتهم للواقع جاء بعد مراجعة ذاتية جديدة أفضى إلى ضرورة إنتهاج مقاربة جديدة حيال متطلبات الديمقراطية الليبرالية وعضوية تركيا للإتحاد الأوربي، وتبلورت هذه الرؤيا لتشكيل حزب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية ، حزب لا ينتمي إلى الحركة الأربكانية بل يمثل رؤية عُرفت بـــ " العثمانية الجديدة " ، وتزداد أهمية البحث للتجربة الثرية لحزب العدالة والتنمية التي خففت إلى حد كبير من إستبدادية علمانية أتاتوركية ، وأحالت المجتمع التركي ، أو تكاد ، من مجتمع محكوم بعلمانية ، أدت إلى إستقلال شؤون الحكم كشأن دنيوي بحت ، عن الشأن الديني ، وما نتج من تساوي النظرة إتجاه الأديان والمذاهب إلى مجتمع

تنسجم فيه الحداثة والتراث من جهة والقيم الإنسانية والعقلانية من جهة أخرى تقبل التجديد ولا ترفض القديم وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات .

مشكلة البحث :

تكمن هذه المشكلة في إيجاد الإجابة للتساؤلات الآتية :

- هل هناك إيمان حقيقي من قبل الحزب الحاكم (ذو التوجهات الإسلامية) إلى إستمرار الدولة المدنية أم أنه يُعد تماشياً معها لغرض خدمة أهدافه في السيطرة على السلطة السياسية ؟
- هل ستكون الدولة المدنية الحل الجوهري لمنع قيام صراع مستقبلي بين الأحزاب ذات الإرث العلماني الأتاتوركي والأحزاب التي تسعى إلى إستعادة مجد (الدولة العثمانية) ؟
- هل ستكون الأحزاب السياسية التركية بمختلف توجهاتها ناجحة في نقل رغبات وسياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين ومن ثم الحصول على الدعم والتأييد الشعبي تارة والمواجهة والرفض تارة أخرى حسب ما تقتضيه مصلحة الدولة التركية ؟
- هل نجح حزب العدالة والتنمية في ترويض المؤسسة العسكرية وتقليص صلاحياتها ؟
- ما هي الآليات التي دعمت حزب العدالة والتنمية (الإسلام السياسي) في الوصول إلى السلطة .

فرضية البحث :

شهدت الدولة التركية المعاصرة العديد من المنافسات والصراعات المستمرة بين مكوناتها " الأثنية واللغوية والثقافية " ومنها ما كان له مظاهر سياسية وأمنية ، بحيث إتخذ الصراع حرب أهلية أو صراع بين قوى المعارضة وبين النظام السياسي " الدولة " والقوى المتحالفة إذ كان العنف السياسي والرمزي بين مختلف الجماعات والتيارات السياسية والثقافية وبصورة خاصة بين الدولة المتمثلة بالعلمانية المتشددة والقومية التركية التي تحولت إلى عقيدة سياسية دُعيت بـــ " الكمالية " وبين القوى الإسلامية " الأحزاب الإسلامية " وبين الدولة وقوى اليسار من جهة أخرى ، والدولة والأكراد . وبناءً على العقيدة الكمالية عاشت الدولة مراحل تجريد من عناصر الثقافة الإسلامية في كافة المستويات ، كما صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة ،

ونتيجة لذلك فقد ظهرت ردود أفعال من القوى الإسلامية والتحررية والقوميات مثل الأكراد والأرمن .

ومذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة بعد فوزه بإنتخابات عام ٢٠٠٢م ، فقد شهدت الدولة التركية عملية تغيير جذري تدريجي وعملية تطور على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وكذلك على المستوى الخارجي ، ومن أجل الإحاطة بجوانب المشكلة البحثية يمكننا صياغة الفرضيات الآتية :

١- إنّ شكل العلاقة بين الدولة والدين مع حزب " العدالة والتنمية " الذي حقق توازناً (بين الطموحات العلمانية والدينية) بين الهوية العلمانية للدولة وإنتمائها الحضاري ، بعد فشل السياسات التغريبية .

٢- شهدت تركيا تغييرات سياسية ودستورية مهمة نتيجة لظروف داخلية وخارجية ، كان في مقدمتها الصراع بين المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية في تركيا من جهة ، والأحزاب الإسلامية من جهة أخرى ، حتى إستقر الصراع إلى منع المؤسسة العسكرية من التدخل . بعد التعديلات الدستورية الأخيرة بما يتلائم مع تحقيق المكاسب الديمقراطية ورفع مستوى الحريات العامة والإتجاه نحو مدنية الدولة .

٣- تبنى حزب العدالة والتنمية سياسة ليبرالية ، فقام بإصلاحات إقتصادية وسياسية ناجحة شكلت نقطة إنطلاق في النهوض بالواقع التركي والدفع بسياستها الخارجية للعب أدوار إقليمية ودولية ، وتحولت تركيا من سياسة الإنكماش التي رسمتها سنوات طويلة إلى ما يسمى بـــ " الدبلوماسية النشطة " سياسة الإنفتاح .

حدود البحث :

الحدود الزمنية : إنّ هذه الدراسة سوف تكون أكثر تركيزاً على المدة الزمنية الواقعة بين ٢٠٠٠ – ٢٠١٨ ، لكون الحد الزمني الأول يُعد بمثابة الظهور السياسي لحزب العدالة والتنمية ، والذي لا يزال .

الحدود المكانية : الجمهورية التركية خاصة ودول أخرى نتيجة ما قام به الحزب .

هدف البحث :

١- التعريف بالدولة المدنية " مقومات الدولة المدنية ومعوقاتها " .
٢- بيان السيرة السياسية والعقائدية للدولة التركية المعاصرة ومسار العلمانية والحركات الإسلامية وتحولاتها وكيف أثر الصراع الديني العلماني على النظام السياسي في تركيا .
٣- معرفة مدى تأثير الإسلام السياسي على الدولة المدنية " تجربة حزب العدالة والتنمية " .
٤- التعريف بحزب العدالة والتنمية من حيث النشأة والأهداف .
٥- إنّها محاولة في إبراز وتحليل أهم التغيرات التي أحدثها حزب العدالة والتنمية على الصعيدين الداخلي والخارجي .
٦- التعرّف على دور القوى السياسية التركية في تحديد سياسة الدولة الداخلية والخارجية .
٧- كشف العراقيل الداخلية والخارجية للمعارضة الإسلامية .
٨- كشف دور الجيش والأحزاب العلمانية في صراعهم مع الأحزاب الإسلامية .
٩- الإنقلابات العسكرية التي حدثت في تركيا بيان أسبابها ونتائجها على الواقع السياسي التركي الداخلي والخارجي .
١٠- معرفة كيف إستطاع الإسلام التركي الصمود في وجه العلمانية المتسلطة وقوة العسكر طوال عقود من الزمن .
١١- التعرّف على كيفية نجاح الإسلام السياسي التركي والإنتقال من حالة الإغتراب إلى الإختراق التي تمثّلت في وصول حزب إسلامي إلى سدة الحكم ، وفوزه في جميع الإنتخابات فضلاً عن النجاحات التي حققها على المستويين الداخلي والخارجي .
١٢- تحليل مدى تأثير حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي التركي .
١٣- أثر سياسات حزب العدالة والتنمية في فشل محاولة الإنقلاب ٢٠١٦م .

مناهج البحث :

ركّزت الرسالة على مناهج بحث علمية بما يتفق وطبيعة الرسالة وأهدافها التي تحدد إختيار المنهج المستخدم ، لذلك تم إستخدام عدداً من المناهج البحثية الآتية :

١- المنهج التاريخي : إذ يستند هذا المنهج إلى أحداث تاريخية من الضرورات البحثية لفهم نشأة الجمهورية التركية المعاصرة وتطورها ونشأة وتطور الأحزاب التركية ولتحليل الحاضرة والمستقبلية .

٢- المنهج التحليلي : أُستخدم المنهج التحليلي في تحليل الواقع السياسي التركي بين حقبتين مختلفتين آيديولوجياً وفكرياً آيديولوجية علمانية مثلت بداية النشأة لدولة تركيا الحديثة وضعت الأسس الأولى لتوجهات السياسة التركية بعد إنهيار إمبراطورية مترامية الأطراف ، وبين آيديولوجية إسلامية تمثّل محاولة لإعادة أمجاد تلك الإمبراطورية لكن بنهج جديد يقوم على الإنفتاح والإعتدال والتسوية بين أطراف وأطياف وقوميات المجتمع .

٣- المنهج المقارن : سيتم تناول مراحل تطور النظام السياسي التركي والحركات الإسلامية ، وأهمها حزب العدالة والتنمية ، ومقارنة كل مرحلة من المراحل السابقة والتالية بها ، وصولاً إلى المقارنة بين حزب العدالة والتنمية مع حزب الشعب الجمهوري " العلماني " من خلال عرض أفكار وبرامج ومنجزات كل الحزبين .

هيكلية البحث :

من أجل التحقق من فرضية الدراسة والإجابة عن السؤال المركزي ، فقد تضمنت الدراسة الموسومة بـــ (الدولة المدنية بين رؤية الأحزاب الدينية والعلمانية في تركيا بعد عام ٢٠٠٠) مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، فخُصص الفصل الأول لدراسة الدولة المدنية والأحزاب السياسية (مدخل مفاهيمي) ، قُسم إلى مبحثين: تناول المبحث الأول مدخل مفاهيمي للدولة المدنية، أما المبحث الثاني فتناول مدخلاً مفاهيمياً للأحزاب السياسية ونشأتها. وجاء الفصل الثاني بعنوان (نشأة الدولة التركية ١٩٢٣ – ١٩٦٠)، وتضمن ثلاث مباحث : المبحث الأول : قيام الجمهورية التركية ومرحلة الحزب الواحد ١٩٢٣ – ١٩٣٨ ، والمبحث الثاني : التحولات الديمقراطية في السياسة التركية ١٩٣٨ – ١٩٦٠ ، والمبحث الثالث : إنقلاب عام ١٩٦٠ (الأسباب والنتائج). أما الفصل الثالث فجاء بعنوان (التطورات في النظام السياسي التركي ١٩٦٠ – ١٩٩٧) ، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث : تناول المبحث الأول : التطورات السياسية والدستورية بعد إنقلاب ١٩٦٠، والمبحث الثاني : الإنقلاب العسكري ١٩٨٠ (الأسباب والنتائج)، وتضمن المبحث الثالث : التطورات السياسية التركية ١٩٨٠ – ١٩٩٧ .

في حين جاء الفصل الرابع بعنوان (حزب العدالة والتنمية نشأته ودوره السياسي) ، وقُسم إلى أربعة مباحث : المبحث الأول : نشأة حزب العدالة والتنمية ، والمبحث الثاني : الدور السياسي لحزب العدالة والتنمية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وتضمن المبحث الثالث : التغيرات السياسية بعد عام ٢٠٠٧ والمحاولة الإنقلابية في ١٥ تموز ٢٠١٦ ، وكان المبحث الرابع : الإستفتاء الدستوري التركي دلالات ونتائج . وتضمّنت الخاتمة الإستنتاجات التي توصّلت إليها الدراسة .